شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة بعض
الصفحات

comp
١٠٧٠

كلية الحقوق جامعة عين شمس

النّظريّة العامّة لتوليـة رئيس الدّولة

رسـالة

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقـدمة من

سعد محمد عبد المقصود خليل

لجنة الحكم على الرسالة :

— الأستاذ الدكتور العميد رمزى طه الشاعر .
نائب رئيس جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة .

— الأستاذ الدكتور محمود عاطف البنا .
استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

— الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود مطلوب .
رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس .

« من ولى أمر المسلمين فهو عبد للمسلمين ،
يجب عليه لهم ما يجب على العبد لسيده ».

عمر بن الخطاب : ثانى الخلفاء الراشدين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الناس على دين ملوكهم ، مثلا أصبحت تلوكه الألسن كلما فسد الشعب أو صلح حاله . وعليها أصبح البحث فى موضوع رئيس الدولة ، من المسائل التى اجتذبت اهتمام الباحثين فى فقه القانون العام .

ورغم كثرة ما كتب عن هذا الموضوع قديما ، وما حوته الأبحاث والدراسات الحديثة ، فما زال الحقل خصبا ، والموضوعات التى تثار بشأنه كثيرة . خاصة بعد التحول الكبير نحو نظم الحكم الجمهورى . « ففى سنة ١٨٢٠ م وجد فى العالم ثلاث جمهوريات ، هى الجمهورية السويسرية ، وجمهورية الولايات المتحدة ، وجمهورية هايتى . وفى سنة ١٩٢٨ ، وصل عدد الدول التى تأخذ بالنظام الجمهورى إلى أربعين دولة »[1] . أما فى سنة ١٩٨٨ فقد أصبحت الدول الملكية من القلة ، بحيث أصبحنا نجد قارات لا توجد بها أنظمة ملكية ، على النحو المشاهد فى أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا .

وكان المرجو من هذا التطور ، أن تسود الديمقراطية هذه البلاد الجمهورية ، لأن أساس التحول من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية السعى وراء حق الشعب فى اختيار رئيسه الأعلى . فما مدى هذا التطابق ، وما هى الأسباب التى أدت إلى انتكاسة الديمقراطية فى النظم الجمهورية ؟

ورغم تعدد الأسباب وتشابكها ، فإن الاتجاه نحو الاستبداد ، تكمن أسبابه الأولى فى طريقة تولية رئيس الدولة فى الأنظمة الجمهورية ، وفى تحديد سلطات الملك فى الأنظمة الوراثية . حتى أصبحت الظاهرة المنتشرة فى كثير من الأوطان . انتشار الديمقراطية فى بعض الملكيات . وواد الحرية فى الكثير من الجمهوريات .

فإذا انتقلنا إلى رئيس الدولة فى الفكر السياسى الإسلامى ، لوجدنا أن المسألة أشد تعقيدا وأكثر هولا . وصدقا ما قيل إن :

---

(١) Joseph Barthélemy «Crise de la Démocratie Représentative» Marcel Giard, Paris 1928 : p. 5.

« اعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ماسل سيف فى الإسلام على تاعدة دينية مثل ماسل على الإمامة فى كل زمان » (١) .

فإذا طالعنا ما كتبه المؤرخون الإسلاميون عن حياة الخلفاء ، لتحققت عبارة الشهرستانى . لاننا إذا احصينا عدد الذين اطلق عليهم لقب خليفة المسلمين منذ سنة ١١ هـ — وهى سنة تولية أول الخلفاء أبى بكر الصديق — إلى سنة ٧٤٢ هـ لوجدنا أنهم ستون خليفة ، من قتل وخلع منهم يقرب من نصفهم (٢) وفى ظل تلك الأحداث ، اين كانت الأمة الإسلامية ، وما موقفها ، وأين حقها فى هذا الأمر . وكيف سلبت الأمة حقها فى السيادة إن كنا مع القائلين :

« ان السيادة فى القانون الإسلامى لله تعالى ، وفوضها إلى الأمة جمعاء، وليس لفرد حتى لو كان الخليفة او اية هيئة دينية او مدنيـــة أن تدعيهـــا لنفسها » (٣) .

وقد مر المؤرخون والباحثون على هذا الأمر ، مرور الكرام ، فلم يعطوا للفكرة ما تستحقه ، حتى ذهبوا إلى ان أبا بكر الصديق قد عهد إلى عمر رضى الله عنهما .

ورغم ما شاب نظام الحكم فى الدولة الإسلامية من اخطاء وخطايا ، فقد كان لاتساع الدولة الإسلامية ، واستقرار نظام الحكم فيها ، أن اصـــبحت الخلافة الإسلامية فى القرون الوسطى دليل الاستقرار . حتى أن واضعى الدستور الأمريكى فى فيلادلفيا ناقشوا اقتراحا بأن تكون تولية الرئيس مدى الحياة مع جواز عزله لانحرافه عن الطريق المستقيم . ولهذا نقول أن الموضوع غنى بالأبحاث الجديدة والتى ستستمر قرونا عديدة مجال اخذ ورد بين الفقهاء، خاصة بعد قيام أول حكومة شيعية فى إيران .

ونظرا لاتساع الموضوع وتشعبه ، فإن بحثى قاصر على تولية رئيس الدولة ولن اتعرض لسلطاته ، أو تركه لمنصبه إلا بالقدر اليسير الذى يخدم موضوع البحث ، وما تسمح به الدراسة المقارنة بين الفكرين ، الإسلامى والحديث .

---

(١) انظر الملل والنحل للامام أبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ص ٢١ ، ٢٢ والمؤلف على هامش كتاب الفصل فى الملل والاهراء والنحل للامام أبى محمد على بن احمد بن حزم، الجزء الأول — الطبعة الاولى — الناشر المطبعة الادبية بمصر سنة ١٣١٧ هـ .

(٢) انظر دول الاسلام للحافظ شمس الدين الذهبى — الجزء الأول والثانى — تحقيق محمد فهيم شلتوت ومحمد مصطفى ابراهيم والناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ حيث اورد من قتل صبرا ومن قتل بالسم ، ومن قتله ابنه حتى بحكم بعد أبيه ومن خلع منهم ، وهم اربعة وعشرون خليفة .

(٣) A. Sanhoury «Le Califat» Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1926 : p. 18 et 19.

وعلى ذلك قسمنا البحث إلى :

باب تمهيدى ، نتعرض فيه لبحث موضوع وجوب تولية رئيس للدولة ، والسلطة السياسية ، والنظريات التى قيلت فى تبريرها . وموضوع الرئاسة الجماعية والفردية .

أما الباب الأول فنعرض فيه لطرق تولية رئيس الدولة ، وما اثر الديمقراطية المعاصرة على كيفية التولية ، وطريق الاختيار فى الانظمة الجمهورية والأنظمة الملكية . ولن نتعرض للدكتاتوريات ، لعدم خضوعها لقاعدة ، علاوة على انه بموت الدكتاتور أو هزيمته تعود الأمور غالبا إلى نصابها .

وعند التعرض بالبحث لتولية رئيس الدولة فى الفكر السياسى الإسلامى، نتعرض لتولية الاربعة خلفاء الأول ، ونبحث مدى تحقق اجماع المسلمين على الأخذ بأى طريق من طرق التولية ، أم أنهم ساروا على نهج رسول الله ﷺ القائل :

« إن امتى لا تجتمع على الضلالة ، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الاعظم » (١) .

وإذ سارت الأمة على ذلك ، فمن هم الذين لم يبايعوا الخلفاء ؟ وعلى وجه الخصوص عدم أخذ البيعة من بقية الأقطار الإسلامية ، وما حق النساء فى البيعة ، وموضع أهل الذمة من الأمر .

أما الباب الثانى ، فقد تناولنا فيه فترة التولية بين التأييد والتوقيت ، وفصلنا البحث فيه عن بدء فترة التولية ، واثر توقيت فترة التولية على الديمقراطية والحكم ، وموقف الإسلام من التأبيد ، ووجه الصواب فى توقيت فترة تولية الخليفة .

ونختم بخاتمة البحث ، التى نستعرض فيها ما وصلنا إليه من نقاط محددة فى الموضوع ، ومدى جواز أو وجوب الأخذ بأى من هذه النتائج .

الباحث

سعد محمد خليل

---

(١) أخرجه ابن ماجة فى سننه . كتاب الفتن . باب السواد الاعظم . حديث رقم ٣٩٥٠ واخرجه الترمذى فى أبواب الفتن . باب فى لزوم الجماعة . حديث رقم ٢٢٥٥ . واخرجه ابو داود فى سننه . كتاب الفتن . باب ذكر الفتن ودلائلها حديث رقم ٤٠٨٦ واخرجه أحمد فى مسنده الجزء الخامس ص ١٤٥ . الناشر دار صادر بيروت . واورده الهيثمى عن الطبرانى وقال رجال هذه الطريقة الثانية ثقات . انظر مجمع الزوائد ج ٥/٢١٨ — ٢١٩ الطبعة الثانية ١٩٦٧ . دار الكتاب بيروت ا وانظر المقاصد الحسنة ص ٤٦٠ فقد أورده السخاوى عن عديد من المصادر . ثم قال حديث مشهور ، له أسانيد كثيرة وشواهد متعددة .

الباب التمهيدى

وجوب تولية رئيس للدولة

الدولة قديمة قدم المجتمع الإنسانى ، فمنذ اللحظة التى يوجد فيها جمع من الناس ، على رقعة معينة من الأرض ، تبدأ المنازعات بسبب تضارب المصالح ، لاختلاف الهدف الذى يسعى كل فرد من أفراد الجماعة لتحقيقه ، واختلاف طريقة كل منهم فى الوصول إليه .

وكما يذكر ابن خلدون فى مقدمته « أن الاجتماع الإنسانى ضرورى ، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم : الإنسان مدنى بالطبع ، أى لا بد له من الاجتماع الذى هو المدنية فى اصطلاحهم ، وهو معنى العمران ... وأن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه ، وتم عمران العالم بهم ، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض ، لما فى طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم ، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم ، يكون له عليهم الغلبة ، والسلطان ، واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلىغيره بعدوان » [1] .

وكيفية نشأة الدولة ، وقيام السلطة السياسية ، هى التى تحدد حقوق الأفرادوحرياتهم قبل السلطة الحاكمة . فقيام السلطة السياسية على رغبة الجماعات المختلفة ، كما أن الدولة التى تقوم على الرغبة للأفراد فى قيامها ، تختلف عن الدولة التى نشأت بطريق القهر والقوة ، وتمامت السلطة السياسية فيها على اخضاع رعاياها للحكام ، دون أن يكون للأفراد والجماعات حق الرفض .. فغالبا ما تكون السلطة السياسية فى الأولى ديمقراطية وفى الثانية دكتاتورية ، لدرجة اعتبار الحاكم آلها . وكان ذلك شأن الروم ، والمصريين القدماء ، والهنود ، والفرس ، واليابان حتى سنة ١٩٤٧ [2] .

فالدولة والسلطة ، والحاكم والمحكوم ، ليسوا سوى تعبيرا عن ايديولوجية خاصة استمدت من « المؤثرات التاريخية والدولية والاقتصادية

---

(١) عبد الرحمن ابن خلدون . مقدمة ابن خلدون ص ٣٣ وما بعدها من الكتاب الأول الفصل الأول . الناشر دار العودة بيروت سنة ١٩٨١

(٢) الدكتور العميد رمزى طه الشاعر ، الأيديولوجية وأثرها فى الانظمة السياسية المعاصرة. هامش ص ٧ محاضرات على الآلة الكاتبة (لم تنشر) لطلاب الدراسات العليا بدبلوم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦

والاجتماعية والدينية والفلسفية التى تسيطر عليه » [١] . لان اكثر النظم السياسية ثباتا ، هى التى تترجم واقع الشعب وعاداته .

ولقد ذهب بعض الفلاسفة إلى أن اسمى النظم السياسية ، هى التى تقوم على النظم المعتمدة على العادات [٢] .

فمشكلة السلطة السياسية فى الدولة ، قديمة قدم المجتمع الإنسانى ، وكل النظريات التى قيلت فى نشأة الدولة ، ما قيل بهـا إلا لتبرير السلطة السياسية ، حيث أن هذه النظريات جميعا .. ليست مما يصح الاخذ بهـا ولا مما يصح مجرد ذكرها باعتبارها نظريات علمية ، اى باعتبارها نظريات تقوم على أساس علمى صحيح ، وعلى اسلوب علمى قويم من اساليب البحث العلمى السليم [٣] .

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن « الظهـور المفـاجىء للاسـاطير السياسية فى القرن العشرين ... أن السياسة ما زالت بعيدة عن أن تصبح علما وضعيا ، ناهيك بأن تكون علما حقا . ولست اشك فى أن الأجيال القادمة ستنظر إلى الكثير من مذاهبنا السياسية بنفس الشعور الذى يشعر به عالم الفلك الحديث عندما يدرس كتابا فى التنجيم » [٤] .

وعلى الرغم من اختلاف المفكرين السياسيين الغربيين، فى فكرة السلطة السياسية وكيفية نشأتها ، فقد كان الواجب العلمى البحت يحتم على المفكرين السياسيين الإسلاميين شرح النظرية السياسية الإسلامية ، باعتبارها اهم النظريات واكثرها دواما فى الفكر الإسلامى . لكن يبدو أن ما وصـل إليـه المسلمون من انحطاط احوالهم ، وبلوغهم أدنى درجات الضعف فى المجتمع الدولى ، حتى باتت الغالبية العظمى من دولهم واقعة تحت الاحتلال لدول الغرب حتى منتصف القرن العشرين ، قد الهاهم عن التوجه إلى البحث فى دينهم [٥] ، وانصب همهم إلى البحث فى الفكر السياسى الغربى ، وهو فكر

---

(١) المرجع السابق هامش ص ٧ والمصادر المشار اليها .

(٢) الدولة واسطورة لارنست كاسيرر ص ٣٣٤ ، ترجمة الدكتور احمد حمدى محمود . الناشر ، المكتبة العربية — الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ وذلك فى تعليق المؤلف على تاثير فلسفة هيجل على تطور الفكر السياسى الحديث .

(٣) الدكتور عبد الحميد متولى . القانون الدستورى والانظمة السياسية . ص ٤٣ الطبعة الثانية . الجزء الأول الناشر . دار المعارف بمصر .

(٤) ارنست كاسيرر المرجع السابق ص ٣٨٤

(٥) ازمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ص ٣٣ وما بعدها . الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٥ . القاهرة .